

قَوْلُ الرَّسُولِ (ﷺ) فِي حُجَّاتِهِ  
أَنَّهُ حَمَلٌ شَرٌّ حَمَلٌ نَجَسٌ كَمَا جَاءَ سِرًّا

لِأَمِّي نَبِيِّكَ

قَالَ لَيْفَ / تَقَى (ﷺ) (ﷺ) (ﷺ)  
أَنَّهُ مَاتَ

سُبُلَةُ (ﷺ) (ﷺ) (ﷺ) (ﷺ) (ﷺ)  
أَنَّهُ مَاتَ

<http://www.dd-sunnah.net/forum/index.php>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين أما بعد /فإن أصدق الحديث كلامُ الله وخيرُ الهدي هدي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وأصلي وأسلمُ على النبي المختار محمد بن عبد الله وعلى آله وصحابه الأخيار ولعن الله أعدائهم إلى يوم يجمعُ الأخيار في جنة الرحمن ،ويدخل الظالمين الأشرار نار المنتقم الجبار وصدق من قال في [ سورة آل عمران : ١٠٢ ] : " يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون " فكان حقاً على المسلمين إتباع أوامر الله عز وجل واجتناب فكان من الإسلام أن حافظ الصحابةُ على هذه السنة الكريمة من دنس المبتدعين والمتكلمين ، أما وقد أدخل عليها ما ليس في السنة الكريمة فقال الإمام محمد بن سيرين رحمه الله تعالى **كنا ننظر إلى حديث أهل السنة فنأخذُ بهِ وكنا ننظر إلى حديث أهل البدع فنردهُ** وفي ذلك تأصيل لمن أراد التأصيل إلا أن المبحث في حال " **أبي بلج الفزاري الواسطي** " فعرفَ أهل الحديث السقيم من الحديث من الصحيح وصنفوه وعملوا على صيانة هذه السنة العظيمة من الدنس وقد أحسنوا بذلك رحمهم الله تعالى ورضي عنهم أما وإننا في هذا الموطن نبحتُ حال أحد الرواة الذين اعتمد عليهم الرافضة في فضائل أهل البيت وراحوا يستमितون في تصحيح روايته والكلام عليه لإثبات هذه الروايات التي أتت من طريق هذا الراوي فما خافت الرافضة ربهما وما استقامت على الطريقة الصحيحة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وفي هذا المبحث مناظرة علمية دارت بيني وبين أحد الرافضة ومعني الشيخ أبو زرعة الرازي حفظه الله تعالى في [ **شبكة الدفاع عن السنة المكرومة** ] في حال أبي بلج الفزاري

فكان المناظرة علمية إلي حدٍ أن الرافضي تركها بفضلٍ من الله تبارك وتعالى لضعف  
الحجة فدعونا الرافضة إلي مخافة الله تبارك وتعالى والإتباع الصحيح للسنة النبوية  
الكريمة إلا أن الرافضة أنكرت ذلك ولم تنظر إلي كتاب الله تبارك وتعالى حق النظر  
فكانت تقول " **العتره** " وتقدمها على السنة النبوية الكريمة رغم أن الأخبار والأحاديث  
التي في كتبهم تثبت أن السنة واجبٌ إتباعها إلا أن الرافضة أنكرتها فخالفت الرافضة  
القرآن والسنة واتخذت لنفسها دينٌ جديلاً يمكنُ إثباتهُ من كتبهم بسند صحيح  
فقبل ذلك أثبتنا ضعف حديث الثقلين من كتب الإمامية وبأسانيدٍ قالوا أنها صحيحة  
وغايةً في الصحة ليس لهم ضابطٌ قوي يعتمدون عليه ودلسوا وكذبوا ومن ذلك ما وقع  
فيه علي الميلاني في كتابه الصحيحان في الميزان فنسأل الله تعالى العافية والسلامة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوالب الثلج في حال أبي بلج .

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ( ٣٨٤/٤ ) : " يحيى بن سليم ، أو ابن أبي سليم. أبو بلج الفزاري الواسطي. عن عمرو بن ميمون الاودي، ومحمد بن حاطب الجمحي. وعنه شعبة، وهشيم. وثقه ابن معين، وغيره، ومحمد بن سعد، والنسائي، والدارقطني. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به . وقال يزيد بن هارون: رأيته كان يذكر الله كثيرا. وقال البخاري : **فيه نظر**. وقال أحمد : **روى حديثا منكرا**. وقال ابن حبان : **كان يخطئ** . وقال الجوزجاني : **غير ثقة** " أه قلتُ : ولعل هذا خفي على أكثر المضطربين في حال أبي بلج الفزاري من الرافضة فحاولت أن توثق الرجل معتمدة بذلك على فهمها القاصر لعلم الحديث وما كان فك بالحق إنما هي الأهواء التي استمالت قلوب الرافضة فحاولت أن تكذب في توثيق أبي بلج الفزاري ولعل العجب من ذلك أن مطاع الرافضة أراد أن يثبت صحة هذا الحديث وما الغريبُ إلا ما نقلته الرافضة في توثيق هذا الرجل ، فالرجل ضعيف الحديث وهذا الكتاب سيكون في حال الرجل بإذن الله تبارك وتعالى وبيان حاله كما هو ثابت بعلم الحديث وعلم الجرح والتعديل عند أهل العلم والمعرفة فلا

حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما نريدُ مثل هذا الجهل في الكلام على الحديث وأهل الحديث ولكن الرافضة خالفت العقل والنقل في المعروف .

أبو عوانة، عن أبي بلج، عن محمد بن حاطب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الفصل ما بين الحلال والحرام الصوت وضرب الدف. **ومن مناكيره**: عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس - أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسد الابواب إلا باب على رضى الله عنه. فهو فضلا عن أنه تكلم فيه أهل العلم إلا أن روايتهُ عن عمرو بن ميمون فيه كلام أو أنه يروي المناكير عن عمرو بن ميمون وهو هالك وسنبين ذلك الآن . وقال ابن حبان في " المجروحين " (٢/٤٦٤) : يحيى بن أبي سليم أبو بلج الفزاري ، من أهل الكوفة ، وقد قيل : إنه واسطي ، يروي عن محمد بن حاطب ، وعمرو بن ميمون ، روى عنه شعبة وهشيم ، **كان ممن يخطيء** ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك ، ولا أتى منه ما لا ينفك منه البشر ، فيسلك فيه مسلك العدل ، **فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية فقط ، وهو ممن استخير الله فيه** ، ١.هـقلتُ : وهذا كاف بالنظر في حاله.

وقال الشيخ مقبل الوداعي - رحمه الله - في تتبعه لأوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي (٣/١٥٥ رقم ٤٧١٥) عند قول الحاكم : " هذا حديث

صحيح " : لا ، أبو بلج يحيى بن سليم ، ويقال : ابن أبي سليم مختلف فيه ، والرجح ضعفه ؛ إذا الجرح فيه مفسر ، قال البخاري : فيه نظر ، وهي من أردى عبارات التجريح عند البخاري. ١.هـ.قلتُ : وهذا الحديث مما تفرد به أبي بلج عن بن ميمون وهو يروي عنه المناكير وقد ينكر المنكر أن الإمام البخاري قال في حق هذا الرجل " فيه نظر " فستطرق في هذا البحث .

قال ابن الجوزي في "الموضوعات" ٣٦٦/١ : قال أحمد: روى أبو بلج حديثاً منكراً : "سدوا الأبواب". وقال الذهبي في "الميزان" ٣٨٤/٤ في ترجمة يحيى بن سليم - أبو بلج - : **ومن مناكيره**: عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسد الأبواب، إلا باب علي رضي الله عنه ، أما بخصوص قول الإمام البخاري في حق أبي بلج الفزاري فيه نظر فقد نقله ابن عدي في الكامل في الضعفاء ج٧/ص ٢٢٩ : " يحيى بن أبي سليم أبو بلج الفزاري ثنا علان ثنا بن أبي مريم سمعت يحيى بن معين يقول أبو بلج يحيى بن أبي سليم سمعت بن حماد يقول قال البخاري يحيى بن أبي سليم أبو بلج الفزاري سمع محمد بن حاطب وعمرو بن ميمون فيه نظر . ورواته ثقات محدثون ثقات . فاللفظ للبخاري صحيح " أه . ونقل ابن عبد البر وابن الجوزي أن ابن معين ضعفه وقال أحمد (( **روى حديثاً منكراً** )) وقال ابن حجر: (( **صدوق ربما أخطأ** )) ، فالرجل في أحسن أحواله لا يعتبر بما يرويه وهو ضعيف الحديث وفي قصة سد الأبواب غير باب علي أحاديث ...

وليس في أسانيد هذه الأحاديث إسناد صالح ، بل هي أسانيد ضعيفة لا تثبت على نقد ، ولم يصنع الحافظ ابن حجر رحمه الله شيئاً في تقوية هذا الحديث بمثل هذه الأسانيد ، ولم يصب في تنقيد الحافظين ابن الجوزي والعراقي رحمهما الله في إيرادهما هذا الحديث في " الموضوعات " ومما أشكل في البحث هذا هو توثيق شيخ ابن عدي رحمهم الله تعالى فهل ثبت توثيق هذا الشيخ رحمه الله تعالى قلتُ قد روى عن هذا الشيخ وهو ابن حماد من هو معروف بالتوثيق والقبول عند أهل الحديث وهو ابن عدي رحمهم الله فرواية ثقة كابن عدي رحمه الله تعالى عن مثل ابن حماد واعتماده عليه في الكامل في ضعفاء الرجل قرينة على أن أحكام ابن حماد رحمه الله تعالى في الرجال قوية ومعتبرة عند أهل الحديث ، ولعلنا نبين الصواب في توثيق ابن حماد رحمه الله تعالى ومن وثقه في مبحثنا وكتابنا هذا بإذن الله تبارك وتعالى فخاب مسعى الرافضة. قال الدارقطني : **يتكلمون فيه ، وقد تبين من أمره خير** ، وهذا توثيق وثناء بالخير على أبو بشر الدولابي ، فالأصل أن كلامه واضح الدارقطني عرف عنه الدقة في أحوال الرجال ، **تكلم فيه إلا أنه كما قال الدارقطني في أمره خير** ، وروايته عن البخاري معتبرة ، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل الحديث ، وكلام ابن عدي إنما إتهم في نعيم بن حماد ، فقد تكلم أبو بشر الدولابي في نعيم بن حماد ، وفي تهذيب الأسماء محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ((**الحافظ**)) فهو حافظ ثقة صاحب مصنفات كثيرة في علم الحديث ودرايته ، **تكلموا فيه وقال الدارقطني على خير** .

وروايتهُ عن البخاري صحيحة ، وأخرج له الإمام مسلم في الصحيح . والله أعلم بالصواب ، وفي السير قال : ( **من حفاظ الحديث** ) ، ومن حدث عنهم أبو بشر الدولابي وهو صاحب مصنفات كثيرة معتبرة . محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، وهارون بن سعيد الأيلي، وأحمد بن أبي سريح الرازي، ومحمد بن إسماعيل بن عليّة، وأبو إسحاق الجوزجاني، وزياّد بن أيوب، وطبقتهم. **وهو من الحفاظ أخرج له الإمام مسلم في الصحيح ،وروايتهُ معتبرة ، تكلموا فيه .** وقال الدارقطني **تبين بعد ذلك أن أمره خير ،وقال تلميذهُ ابن عدي إتهم فيما قاله في نعيم بن حماد .** قال أبو أحمد الحاكم الكبير رحمه الله في كتابه "الأسامي والكنى": "أبو بلج ويقال أبو صالح يحيى بن أبي سليم ويقال ابن أبي الأسود الفزاري الكوفي. ويقال الوسطي . عن أبي القاسم محمد بن حاطب الجمحي وأبي عبد الله عمرو بن ميمون **الأودي . ضعفة أحمد بن حنبل** روى عنه أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري وأبو بسطام شعبة بن الحجاج . أنا أبو هريرة السلمي نا عبد الرحمن يعني ابن عمرو البجلي نا زهير يعني بن معاوية أبو بلج يحيى بن أبي سليم ، وأبو أحمد الحاكم حافظ لع معرفة بأقوال الإمام أحمد، فقد نقل عنه كلاما برواية عبد الله تارة، وبرواية صالح تارة، وبرواية ابن هانئ تارة، وهكذا ، فقد تبين أن أبي بلج الفزاري ضعيف الحديث متكلم فيه عند علماء الجرح والتعديل ، وأما ما نقلناهُ عن الإمام البخاري فثبت إلي الإمام البخاري بسند صحيح معتمد



عندنا ولكن الرافضة خابت وضلت فما عرفت كيف تخرجُ من هذا المخرج المؤلم فوقعت فيما ثبت عليها من الجهل نسأل الله تعالى العلي السلامة .

والحديثُ كما قال أحد الرافضة في المناظرة أنه من رواية الإمام شعبة رحمه الله تعالى عن أبي بلج الفزاري ، وقال الرافضي [ أن كلامه مقدم بحكم ما تقدم من الحديث ] فقال أخي ورقة عيني أبي زرعة : " شعبة روى عن جابر الجعفي وزيد العمي ورآهما، فهل نقدم قوله على الجموع الغفيرة من النقاد الذين اتفقوا على وهاء حديثهما؟ هل يقول هذا عاقل أصلاً؟

نعم شعبة لا يروي إلا عن ثقة عنده، ولكن هذا في الغالب، لأن هناك أوقات للرواية على سبيل المذاكرة وهذه يتجاوزون فيها، فيحيى بن سعيد القطان روى عن شريك وهو عنده ضعيف، ولكنه روى عنه لأحمد رحمه الله على سبيل المذاكرة. ورواية شعبة عن العدد اليسير من الضعفاء يمكن أن تدخل في هذا الباب. فلهذا الاعتماد على أن شعبة رحمه الله إذا روى عن راو فهو توثيق من شعبة لهذا الراوي، هذا يكون في الغالب وليس مطرداً على الإطلاق أما قوله رحمه الله تعالى وقيل له: عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس؟ قال: لا أعرفه" هذا تضعيف لأكثر من حديث ، وقد نقل الحاكم رحمه الله عن الإمام أحمد التضعيف المطلق، وهو معضد بإنكار روايات عمرو بن ميمون عن ابن عباس جملة. فقد روى منها أبو بلج غير واحد ثم ذكرت الرافضة

القاعدة في قول أهل العلم "كل" يؤخذ منه ويرد إلا صاحب هذا القبر " وليس في هذه القاعدة ما يطبقه الرافضة بل لم يطبقوها ونقلوا لمثل هؤلاء .

وأنا أعرضت عن نقل قول ابن حبان لأنه منقول في الموضوع أصلاً وهو أعدل الأقوال في هذه المسألة، فأبو بلج حديثه قليل أصلاً، ولهذا فما انفرد به يتوقف فيه، إذ أنه لا يعقل أن ينفرد هو بحديث عن عمرو بن ميمون وهو ليس من المذكورين بطلب العلم، فأين كان أبو إسحاق وغيره من الحفاظ من أصحاب عمرو بن ميمون عن هذا الحديث؟! وما توبع عليه ولو من راو في حفظه شيء يسير فهذه قرينة على أن أبا بلج حفظ هذا الحديث فيقبل حديثه. كذلك فالذهبي رحمه الله لينه، وغيره كذلك، كما هو منقول في الموضوع. ولكن أنا أضفت ما كان ينقص. ولهذا فأنا أتصور أنك تعرف الآن تماماً أن أحمد رحمه الله لم ينفرد بتضعيف أبي بلج، بل ضعفه أكثر من واحد من النقاد. وتضعيف أحمد رحمه الله مفسر بروايته لحديث منكر عند الإمام، ولروايته أحاديث غير معروفة وهي روايته عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس. وكذلك ابن حبان رحمه الله ذكر أن له أخطاء في الرواية توجب الامتناع عن قبول ما ينفرد به من الأخبار.

وبالنسبة للدولابي، فهو حافظ نعتة بالحفظ ابن عساكر في تاريخ دمشق والذهبي في مصنفاته. وقال ابن حجر رحمه الله في التهذيب في ترجمة نعيم بن حماد: وقال أبو الفتح الأزدي قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب انتهى وقد تقدم نحو ذلك عن

الدولابي واتهمه بن عدي في ذلك وحاشى الدولابي أن يتهم وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه فإنه مجهول متهم وقال ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية "أحد الأئمة من حفاظ الحديث". وأثنى عليه ابن الجوزي في المنتظم. واعتمد عليه ابن عدي بكثرة في النقل في الكامل. وبما أنك مولع بالقواعد العامة وتعتمد على رواية شعبة عن أبي بلج في توثيقه، فإن الدولابي ثقة عند ابن عدي طالما أنه لم يورده في الضعفاء، لأنه لو علم فيه أي مطعن لوضع له ترجمة في كتابه وفي ذكر هذه القاعدة التي تكلمنا عنها فليس كل من روى عنه الإمام شعبة رحمه الله تعالى ثقة ، والحاصل أن أبي بلج رغم رواية شعبة بن الحجاج رضي الله عنه إلا أنه ضعيف الحديث لا يقبل خبره .

فقد قال شعبة : ( كفيتمكم تدليس ثلاثة ) وهنا كلام شعبة في نفي تدليس ثلاثة . إذا حدث عنهم ، منهم قتادة ، وأبي إسحاق . وهل وثق شعبة أبي بلج الفزاري هداك الله تعالى . فقد تكلم كثير في رواية أبي بلج الفزاري عن عمرو بن ميمون فشعبة وإن كان يرى أنه ثقة غير أن ذلك لم يثبت عنه توثيقه ، فإنفراد شعبة فتوثيقه لا يكون كافيا رغم جلالة قدر شعبة إلا أن أبي بلج روى المناكير ، ومن روى المناكير ترك الاعتبار به وهذه من مناكير أبي بلج عن عمرو بن ميمون ، وذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء من بلايا أبي بلج الكثير ، ولكنك لم تفهم هنا ما المراد من كلام الشيخ حفظه الله تعالى ، بل إن شعبة كذلك روى عن جابر الجعفي مباشرة ، فهل هذا دليل على أنه كان يرى وثاقة جابر الجعفي وهو ضعيف هالك ، وعندكم ذو قوة حفظٍ بلغت خمسين ألف من جلسة واحدة!! .

قال الرافضي : [سؤال: هل أنكر أحمد رواية عمرو بن ميمون عن ابن عباس، أم أنه ذكر أنه لا يعرفها؟؟] أهـ ففي إجابة هذا السؤال أمرٌ لا بد منهٌ وعليه فإن الواجب على الرافضة أن تعي ما نقول وما يجبُ قولهٌ ولعلني الآن أبدأ بطرح الإشكالات التي طرحها الرافضي في مناظرتي أنا والأخ الحبيب أبو زرعة الرازي في مناظرتنا والإجابة عليها كما كتبنا في تلك المناظرة ولعلني أشيرُ إلي قولِي الآن وقول الأخ الحبيب أبي زرعة الرازي في المناظرة .

قلت وقولهُ لا أعرفهُ ، هذا تضعيف شديد والتضعيف الشديد يكون إنكاراً لرواية بن ميمون عن بن عباس . وكذلك في رواية أبي بلج الفزاري عن بن ميمون فيها نكارة ، وقد أنكر رواية مبيت علي في فراش النبي . أنكر أحمد رواية بن ميمون في فراش النبي ، فأنكر الرواية وهي رواية أبي بلج . وقال ابن حبان أن أبي بلج أخطأ ، وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف. قال في (شرح علل الترمذي) بعد هذا الكلام: وليس هذا ببعيد .

وقال في شرح علل الترمذي (١/٤٠٠) : " يروي عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث - منها حديث طويل في فضل علي أنكرها ( الإمام ) أحمد في رواية الأثرم " .

وقيل له : عمرو بن ميمون يروى عن ابن عباس ؟ قال : ما أدري ما أعلمه .  
وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن  
ميمون هذا ، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور ، (و إنما هو ميمون أبو  
عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة ، وهو ضعيف ، وهذا ليس ببعيد . والله  
أعلم قلتُ وفي ميمون أبي عبد الله هذا كلام ذكره البخاري في التاريخ وقال  
لا يحد عنه بن مهدي . قال البخاري في التاريخ الصغير : قال إسحاق عن  
علي كان يحيى لا يحدث عنه . وقال في التاريخ الكبير : قال إسحاق عن  
علي : كان يحيى لا يحدث عن ميمون . وقال ابن حبان في الثقات : كان  
يحيى القطان يسيء الرأي فيه . وقال أبو حاتم نقلاً عن بن معين : لا شيء .

وقال العقيلي في ضعفاءه : مولى عبد الرحمن بن سمرة رضي الله تعالى عنه  
بصري حدثنا عبد الله بن أحمد قال سمعت أبي يقول قال الميمون أبي عبد الله  
فسل قلت لأبي من دون شعبة قال يحيى قال أبي وهو الذي حدث عنه عوف  
وفي موضع آخر قلت لأبي سمعته من يحيى فقال إن شاء الله حدثنا محمد  
بن عيسى قال حدثنا صالح قال حدثنا علي قال سألت يحيى عن ميمون أبي  
عبد الله الذي روى عنه عوف عن زيد بن أرقم فحمض وجهه وقال زعم شعبة  
أنه فسل حدثني آدم قال سمعت البخاري قال ميمون أبو عبد الله مولى عبد  
الرحمن بن سمرة بصري قال إسحاق عن علي كان يحيى لا يحدث عنه ومن  
حديثه ما حدثناه أحمد بن محمد بن عاصم الرازي قال حدثنا محمد بن عبد  
الاعلى قال حدثنا المعتمر عن عوف قال سمعت ميمون أبا عبد الله حدثنا  
زيد بن أرقم أنه كان لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبواب

شارعة في المسجد وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوما سدوا هذه الابواب غير باب على فتكلم في ذلك أناس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله عزوجل وأثنى عليه وقال أما بعد فإنني أمرت . وقد قال ابن حبان كما قال لك أبو زرعة أنه أخطأ ، وهنا قال عبد الغني المصلي الحافظ أن أبي بلج أخطأ في بن ميمون وهو ميمون مولى عبد الرحمن ، وهو ضعيف الحديث ولا يعتبر بروايته .

ثم قال الرافضي : [ سؤال: هل أنكر أحمد رواية عمرو بن ميمون عن ابن عباس، أم أنه ذكر أنه لا يعرفها؟؟ هنا أمران مختلفان: وشتان بين أن تتهم شخص بتركيب الأسانيد، وأن تجهل أحد أسانيده، أم أن الاثنين متساويين؟ والغريب أن الترمذي روى مثل هذا الأسناد، ولم يطعن في هذه الرواية (عمرو بن ميمون عن ابن عباس) ولم ينقل أيضا قول البخاري فيه: ((فيه نظر )) أما نقل الحاكم: فهل لك أن تعطينا السند الصحيح من الحاكم إلى أحمد لهذه المقولة ] أه . إنتهى قول الرافضي في المناظرة حول أبي بلج الفزاري.

قلت : نعم أنكر الإمام أحمد رواية بن ميمون عن بن عباس ، كما في شرح العلل للترمذي ، كذلك هي تضعيف شديد . فمثل أحمد بن حنبل لا يخفى عليه العلل في الرجال والكلام فيه . ورواية بن ميمون عن بن عباس فيها كلام أنكرها أحمد ، وكذلك أنكر غيرها عن بن ميمون.

وهي رواية أبي بلج عن عمرو بن ميمون أنكرها الإمام أحمد وهي مبينة علي  
في فراش النبي . قال ابن الجوزي قال أحمد : روى أبو بلج حديثا منكرا "  
سدوا الابواب " وقال ابن حبان . كان أبو بلج يخطئ.

وفي جامع الترمذي قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه عن شعبة بهذا  
الإسناد إلا من هذا الوجه. حدثنا محمد بن حميد حدثنا إبراهيم بن المختار  
عن شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال أول من صلى  
علي قال هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي  
بلج إلا من حديث محمد بن حميد وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم.

وقد اختلف أهل العلم في هذا فقال بعضهم أول من أسلم أبو بكر الصديق و  
قال بعضهم أول من أسلم علي و قال بعض أهل العلم أول من أسلم من  
الرجال أبو بكر وأسلم علي وهو غلام ابن ثمان سنين وأول من أسلم من  
النساء خديجة قلتُ : وهذا الثابت عند أهل المعرفة .

حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المشي قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا  
شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة رجل من الأنصار قال سمعت زيد بن  
أرقم يقول أول من أسلم علي قال عمرو بن مرة فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي  
فأنكره فقال أول من أسلم أبو بكر الصديق قال أبو عيسى هذا حديث حسن  
صحيح وأبو حمزة اسمه طلحة بن يزيد. انتهى كلام الإمام الترمذي. قلتُ :

وعرف عن الترمذي التساهل في أحوال الرجال والتصحيح فالخبر منكر ورواية أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن بن عباس منكرة أنكرها غير واحد وابن الجوزي أنكرها من طريق المبيت وسد الأبواب فهذا الخبر لا يصح لأن فيه نكارة ، وأبي بلج لا يكفي أن شعبة حدث عنه فهو يروي عن بن ميمون وقد أخطأ فيه كما قال ابن حبان فرد أهل العلم روايته وأنكروها .

قال الرافضي : [ قليل الرواية ممكن، ولكنه ثقة بشهادة الكثيرين، وعندما تقارن كلام ابن حبان بابن عدي، فابن عدي أنصف منه. ] . أه .

قلتُ : قليل الرواية يقبل منه ما انفرد به وقد انفرد بروايته عن بن ميمون وقد أخطأ فيه . ولا يخفى على المشتغلين بهذا الفن دقة ابن حبان في حكمه على الرجال . مع بعض التشدد في المجروحين فيجرح الثقات ، ولكن لا يقل كلامه مكانة غيره من أهل العلم.

فابن حبان كان من شدة ما يكون له من الدقة في الحكم على الرجال يجرح الثقات ولكن هنا وافقه . كل من السعدي والبخاري بإسناد صحيح ولنا كلام في هذا الشأن ، وغيره من أئمة الجرح والتعديل . وفي ابن عدي اعتدال ولكن تساهل في بعض المواضع وكما تقدم بإبي بلج عن بن ميمون فيها كلام . والرواية لا أنكرها غير واحد من أهل العلم ، وقد نقل ابن الجوزي في موضوعات إنكار أحمد لها . وقوله لا أعرفه ، هذا إنكار شديد وفيه تضعيف ، وهذا الخبر لا يصلح فبن ميمون عن بن عباس لا يستقيم . فقد



أنكر أهل الدراية بهذا العلم رواية بن ميمون عن بن عباس ، وأبي بلج حدث عنه شعبة وهذا لا يكفي.

قال الشيخ خلف سلامة : ( من محاسن النقد عند ابن عدي هو جمعه واستقراؤه ما لعله يستنكر من حديث الراوي المتكلم فيه، ثم النظر في تلك الأحاديث وطرقها، وبيان من الذي حقه أن يكون الحمل عليه فيها إن وجد فيها ما يستنكره. ولكن ابن عدي في مواضع كثيرة من كتابه "الكامل" كثير الدفاع عن المضعفين وجماعة من الضعفاء بل وبعض المتهمين. ويظهر لي أن أكثر نظره عند اعتباره أحاديث الراوي وسبرها، إنما كان يتوجه إلى متونها دون أسانيدها. ثم هو فوق ذلك، قليل الاستنكار للمنكر من الأحاديث، بطيء جداً عن ادعاء النكارة فيها ووصفها بها. وهو لا يكاد يلتفت إلى الإغراب في السند أو النكارة الواقعة فيه، بل هو كثير الدفاع عن الأحاديث التي فيها غرابة بينة أو يسير من النكارة. أي يكثر منه أن يدافع عن الأحاديث التي لا تفحش نكارتها أو التي لا تكون نكارتها بينة واضحة. وهذا - كما هو بين - من أسباب التساهل في الأحكام على الرواة وتقوية بعض الضعفاء. ولا سيما أن عدم النكارة في حديث الراوي، يلزم منها عند ابن عدي قوته - في كثير من الأحيان - ولو وجد في ذلك الراوي تجريحاً صريحاً. وهكذا انتهى ابن عدي رحمه الله تعالى إلى تقويته طائفة كبيرة من المختلف فيهم، والدفاع عن جملة من المتهمين أو المجاهيل. هذا وقد تبين لي من متابعة كلمات ابن عدي في الرواة المتروكين والضعفاء في كتابه "الكامل"، أنه يريد بالنكارة، وبمشتقاتها من الكلمات أو مثيلاتها من العبارات، معنى هو أشد وأسوأ

معانيها عند الجمهور قلتُ : المتأمل للكلام هنا فإن بن عدي رغم أن فيه اعتدال إلا أنه قيل رد الأحاديث المنكرة فلا ينظر إلي أسنادها أو رجالها ، فقط يحكم على الإسناد ، ولا يلتفت إلي غرائب الألفاظ ، وكما يتبين لنا أنه يقوي بعض الضعفاء ، ويقبل خربهم ، وهذا الأمر زميلي الكريم مطابق لما في رواية أبو بلج عن بن ميمون فتأمل . والله أعلم.

أما ابن حبان ، فلا يخفى على مشتغل بهذا الفن العظيم أن بعض أهل العلم المتأخرين قد طعن في كلامه في الرجال ، إلا أن العناية الفائقة للمتقدمين بكتب ابن حبان تبين لنا أنه لا يقل قدراً عن غيره من كتب الرجال والعلل ، فقد ينقل ابن حبان كلاماً في راوٍ يوافقه عليه كثير من أهل العلم ، ويلا يخفى الآن أن عبد الغفار قال أنه اخطأ في بن ميمون ، والأصل ميمون أبي عبد الله ورد روايته ، وبهذا أصاب ابن حبان في رده رواية أبي بلج وقال أنه ممن كان يخطئ وهذا القول لم يخالفه فيه أحد من أوعية العلم والمشتغلين بهذه الصناعة ، فإن ابن حبان دقيق الملاحظة والكلام في الرجال ، فأبي بلج اخطأ في بن ميمون وبن ميمون عن بن عباس أنكرها الإمام أحمد ، وفي شرح العلل للترمذي كما تقدم فالخبر عن أبي بلج لا يصح ولا يستقيم أصلحك الله تعالى

ثم قول ابن حبان الاعدل والأقرب للصواب بهذا الامر ، وأبي بلج كما أخبرك الشيخ أنه لم يكن مشهوراً بطلب العلم والرواية ، وهنا النكارة في أنه تفرد بهذه عن بن ميمون وإن فرضنا أنه بن ميمون المشهور فأين أصحاب بن

ميمون عن رواية هذا اللفظ من طريق أبي بلج ، فإنفراد أبي بلج برواية بن ميمون منكراً وأنكرت كما تقدم ، ولا يستقيم ذلك فأين أصحاب بن ميمون عن الرواية التي رواها أبي بلج عن بن ميمون ، وهذا يوصلنا إلي أمور ، منها ضعف أبي بلج ، ونكارة اللفظ لتفرد أبي بلج بروايتها عن أصحاب بن ميمون وهم ثقات ، ورواية بن ميمون عن بن عباس قال الإمام أحمد بن حنبل لا أعرفها ، وهذا إنكار شديد لرواية بن ميمون عن بن عباس .

قال الرافضي : [علقت في الرد السابق على أن الذهبي قد قال كلمة الحافظ حتى في الكذابين، فراجع يا صاحبي .أما أن تقدم قول المتأخرين على ابن عدي وهو شيخه، وهو الذي اتهمه فهذا غريب جدا يا زميل ] . أه .

قلتُ : الذهبي يقول الحافظ في الثقات ،ولكن إن قال الحافظ ووصفه بهذا فيلكر تضعيفه .وقال في أبي بشر الدولابي حافظ ولكنه لم يذكر فيه تضعيف بل أثنى عليه بالخير . وكلام الدارقطني هذا فيه خير وثناء ،وتبين من أمره خير . أن نقول تبين من أمر هذا الرجل خير فهل هذا ثناء أم ماذا .؟؟

أما ابن عدي فلم يجرح شيخه بل قال هو متهم بمقاله في نعيم بن حماد وقال الحافظ ابن حجر ما نقله لك الشيخ أبو زرعة في ترجمة نعيم بن حماد وقال ابن حجر رحمه الله في التهذيب في ترجمة نعيم بن حماد:وقال أبو الفتح الأزدي قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب انتهى وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي واتهمه بن

عدي في ذلك وحاشى الدولابي أن يتهم وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه فإنه مجهول متهم . وليس في هذا الأمر جرحاً للدولابي فقد نقل توثيقه<sup>١</sup> والثناء عليه كما قال الدارقطني فيه وقد تبين أن أمره<sup>٢</sup> خير وهذا القول زميلي الكريم ينفي أي شبهات يمكن أن تلقى بهذا الرجل وهو ثقة ، فخلاصة الكلام أن ما نقله<sup>٣</sup> ابن عدي عن البخاري في الكامل صحيح ، ولم ينكر الخبر رغم أن فيه إعتدال مع بعض التساهل في الأحاديث ولكن أسانيد<sup>٤</sup> ثقات وصح نقل الدولابي عن البخاري وهو الصواب إن شاء الله.

قال الرافضي : [ أذكر مرة أني قرأت تعليقا على هذه القاعدة ((لم يورده ابن عدي في الضعفاء)) وأن المحقق قد أثبت بطلانها ودل على ذلك بعدد من الرواة، ولعلي أقف عليها وأنقلها لك . أما كونه نقل عنه كثيرا، فابن عدي نقل عن ابن شعبة قولاً في أبي هريرة عن التستري شيخه وهو كذاب (ولا أظنك تغفل عن ذلك القول، ولا أود نقله كي لا نحرف الموضوع) فاعتماد ابن عدي عليه لا يعتبر توثيقاً ] . أه .

قلت<sup>٥</sup> : قد نقل أهل العلم رواية الدولابي عن البخاري في الرجال . وقال أبو بشر الدولابي عن البخاري: "سكتوا عنه". قال الدولابي: يعني: تركوه. اه . وأبو بشر الدولابي من أعلام الحديث صالح ثقة ، أثنى عليه أهل العلم خيراً ، ولم تعقب على قول ابن كثير.

في الدولابي في البداية والنهاية وقد أثنى عليه خيراً ، ولدولابي أقوال في لرجال ، ونقلًا عن الإمام البخاري . وهو من حفاظ الحديث أكثر عنه ابن عدي في الكامل ، ولم يورده ابن عدي في الضعفاء فهذه قاعدة صحيحة .

أما الدولابي فهو على خير كما قال الدارقطني ، والذهبي وابن كثير وهو من حفاظ الحديث يعتبر بقوله .

وإنما شيخه المجهول هذا والكلام في حديثه عن شيخه وهو على الصواب وإنما روايته عن البخاري . وقد أثنى الحافظ وأعلام الحديث على الدولابي خير الشناء وإعتماد ابن عدي على الدولابي يعد توثيقاً له . فلم يعل ابن عدي حديثاً جاء من طريق الدولابي وكما في الكامل لم يعل ما نقله عن الإمام البخاري . فإعتماد ابن عدي على شيخه في نقله للحديث وفي الكامل هو دليل على أن ابن عدي أحسن الشناء فيه . وإلا لكان ذكره في الضعفاء وأعل روايته رحمه الله رحمةً واسعة ، فأبو بشر صالح الحديث أثنى عليه الحافظ .

قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية الجزء ١١ .

وممن توفي فيها من الاعيان.. أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد أبو سعيد أبو بشر الدولابي (١)، مولى الانصار، ويعرف بالوراق، أحد الائمة من حفاظ الحديث، وله تصانيف حسنة في التاريخ وغير ذلك، وروى جماعة كثيرة. كما ترى إنه أحد الحفاظ ولا يطلق هذا إلا على العدل الصالح في حديثه والثابتة روايته، وفي روايته عن البخاري صالحة، وقد أكثر ابن عدي من روايته عن البخاري وكذلك له أقوال في الرجال بإسناده إلي الإمام البخاري والناظر لكتب العلل والرجال يعرف أن الدولابي أكثر من روايته عن البخاري، ولا يقال من حفاظ الحديث إلا فيمن أثني عليه خيراً زميلي الكريم وأبو بشر صحيح الإسناد صالح الحديث.

#### وفي العبر الجزء ٤ صفحة ١١٤

وفيهما أبو بشر الدولابي وهو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي **الحافظ صاحب التصانيف** روى عن بندار محمد بن بشار وخلق وعاش ستا وثمانين سنة . وهنا ( الحافظ ) وهو صالح الحديث أثني عليه خيراً .

#### وفي الوافي بالوفيات الجزء ١ صفحة ١٦٨

الحافظ أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد ابن مسلم أبو  
بشر الدولابي الأنصاري **الحافظ الوراق** . ثم نقل كلام الدارقطني فيه وابن  
عدي وقد تقدم ذكر ما قاله فيه وما قاله الدارقطني ثناء على أبو بشر .

قال الرافضي : [نود أن نعرف كيف تصف قوله ((لا أعرفه)) بأنه تضعيف  
شديد؟ هل تود أن أنقل لك من كتب العلل من يجهل رواية أو حديثاً وهي  
صحيحة؟ أنت تقول بأنه تضعيف شديد، رغم أنه ليس تضعيفاً أصلاً، فمن أين  
جئت بأنه تضعيف شديد؟ ]

قلتُ : فقد أجاد في بيان مسألة العلة ، وإعلال الإمام أحمد لحديث عمرو  
بن ميمون وقولهُ ما أدري لا أعرفهُ إنما هو إعلال شديد للحديث ، فأحمد  
لا يعرفهُ وهذه مسألة واضحة لك الله تعالى فإن حديثاً لا يعرفهُ أحمد فإنه  
منكر ، وقال بذلك في شرح علل الترمذي فأبي بلج أخطأ في إسم عمرو بن  
ميمون ، كذلك رواية بن ميمون عن بن عباس لا تستقيم إنكارُ أحمد لرواية  
بن ميمون عن بن عباس فيه تضعيف للرواية ، فأبي بلج عن بن ميمون عن بن  
عباس ، منكراً فأبي بلج متكلم فيه وفي عدالته ، وبن ميمون عن بن عباس  
منكرة والمنكر هو ما تفرد به فإنكار إمام العلل أحمد بن حنبل لم يكن من  
لا شيء ، فقد تفرد أبي بلج من أصحاب بن ميمون عنهُ بروايتهُ فأين أصحاب  
بن ميمون عن رواية هذا اللفظ زميلي الكريم ، وإعلم كذلك أن الأصل في  
رواية بن عباس أنكرها الإمام أحمد فكيف يكون للرواية قائمة بعد إنكار إمام  
العلل لها ، قال: اللهُ نكّر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة **على الحديث الفرد**

الذي لا متابع له. فيحمل هذا على ذلك. «وقال في ترجمة ر» يد بن عبد الله" (٣٩٢\١): «أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة» ، فالأصل أن في الحديث كلام عند الإمام أحمد بن حنبل ، ونقل في شرح العلل وغيره ، فالأصل أيها الزميل الكريم أن رواية أبي بلج عن بن ميمون عن بن عباس منكورة . والله تعالى أعلم.

قال الإمام أحمد في هذا الحديث : لا أعرفه، وهذا يدل نفي الحديث كما قال الحافظ ابن حجر: إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث : لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه. "

وفي منهج النقد في علوم الحديث : قال الحافظ ابن عراق: "فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم وأضربهم إذا قال أحدهم في حديث لا أعرفه أو لا أصل له كفى ذلك في الحكم عيه بالوضع والله أعلم . "انظر تنزيه الشريعة: ١ : ٧-٨. والتدريب: ١٨٠.

وفي منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث الجزء ١ صفحى ١٨٥ : قال الإمام أحمد في هذا الحديث : لا أعرفه ، وهذا يعتمد في نفي الحديث كما قال الحافظ ابن حجر: "إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث: لا أعرفه



اعتمد ذلك في نفيه" ٤. وقال الإمام أحمد: "كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث" ٥. فالمعروف في متن هذا الحديث عند الإمام أحمد ما ذكره ولكنه أنكره فالحديث نفاه الإمام أحمد في إعلاله للحديث. والله أعلم.

وكذلك قول الحفاظ في الحديث (لا أعرفه) فهو نقد للحديث وها هو القاضي عياض في مناهج المحدثين : قوله : "قلت فيه ابن عياض لا أعرفه"  
-أي في نقده للحديث -، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه مستدركه ، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء " . أي لا شيء بالنسبة لما ذكره من سائر الموضوعات بقوله لا أعرفه إنما هو في نقد الحديث والكلام فيه متنه وكفى بقول الإمام أحمد إنكاراً لرواية بن ميمون عن بن عباس.

وفي الفتاوي قال أبي زرعة الرازي في حديث : لا أعرفه إلا في حديث واحد  
يرويه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ( ، وهو حديث منكر أه . وذكر البخاري هذا الحديث في " تاريخه الكبير " من رواية داود هذا ، وقال : لا يتابع عليه أه . وهنا قول الحافظ ابو زرعة الرازي لا أعرفه إلا في حديث

واحد وهو منكر وتفرد الراوي وإن كان ثقة مخالفاً به أصحاب من روى عنه فأصحاب بن ميمون جهابذة وثقات فكيف لم يروي أحد من أصحاب بن ميمون هذا الحديث وتفرد به أبي بلج عن عمرو بن ميمون ، كما أنه أخطأ في إسم عمرو بن ميمون وليس المشهور كما تقدم الكلام بل هو ميمون أبي عبد الله وهو ضعيف فتفرد بروايته عن أصحاب بن ميمون فيها نكارة .

سؤال : أين أصحاب عمرو بن ميمون عن رواية هذا اللفظ . ؟؟

وفي شرح إختصار علوم الحديث الجزء الأول ، ليست أفراد مالك ، وإنما هي ما يتفرد به الرواة عن مالك ، إذا تفرد راوٍ عن مالك أخرجه في هذا الحديث ، إذن لا يتكلم عليه ، وكذلك البزاز له كتاب اسمه "غرائب شعبة" ، وقل إمام إلا وجمعوا ما يستغرب من حديثه ، يعني ما يرويه الرواة غريباً من حديثه ، أما كتاب الدار قطني هذا في الأفراد ، فهو عام ليس خاصاً براوٍ من الرواة ، وليس في البلدان أيضاً ، إنما هو في الأحاديث التي يقع فيها التفرد ، منها غرائب مطلقة ومنها غرائب نسبية ، بأن يكون الحديث مشهوراً عن صحابي ، أو متواتراً عن صحابة آخرين ، ويقع التفرد فيه بالنسبة لصحابي آخر فيخرجه .

وكذلك ممن يعتني بالتفرد، الطبراني في معاجمه، في معجميه: الأوسط والصغير، حتى أنه يعقب على كل حديث بأن يقول: لم يرو هذا الحديث إلا فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان. وكذلك البزار يعتني به يقول: لا يعرف هذا الحديث، أو لا أعرفه إلا من هذا الوجه. فقال الشارح لأختصار علوم الحديث.

فهذه كلها كتب مظان، من مظان ماذا؟ من مظان الأفراد، ونحن نعرف أن التفرد من مظان الضبط، أو من مظان الغلط، عند الأئمة التفرد من مظان الغلط، هذه قاعدة، هم يرتابون كثيرا في تفرد الشخص، ولهم في ذلك قرائن وضوابط يعني: كلما تأخرت الطبقة كلما اشتد الظن بغلط الراوي إذا تفرد، كلما تأخرت الطبقة يعني: حتى تصل إلى طبقة الأئمة، يعني المهم هذا موضوع طويل. نعم.

وفي شرح إختصار علوم الحديث ( 1/266 ) إذا حدث ثقة عن ثقة بحديث ، فأنكر الشيخ سماعه لذلك بالكلية ، فاختار ابن الصلاح أنه لا تُقبل روايته عنه ؛ لجزمه بإنكاره ، ولا يقدر ذلك في عدالة الراوي عنه فيما عداه، بخلاف ما إذا قال: لا أعرف هذا الحديث من سماعي ، فإنه تُقبل روايته عنه ( قلتُ : وكلام أحمد في إنكار رواية عمرو بن ميمون عن بن

عباس وقال ( ما أدري لا أعرفه ) وهذا ليس من سماع الإمام أحمد بن حنبل فكما يتضح لنا مما في النصوص أن الإمام أحمد بن حنبل حكم بنكاره اللفظ لأن أبي بلج الفزاري أخطأ في بن ميمون كما قال في شرح العلل للترمذي , والأصل إنكار الإمام أحمد لرواية عمرو بن ميمون عن بن عباس بهذا اللفظ ( سد الأبواب ) وقد أنكرها ابن الجوزي في الموضوعات وونقل كلام الإمام أحمد في إنكار رواية عمرو بن ميمون عن بن عباس ، أي رواية أبي بلج عن بن ميمون وبهذا الإسناد فأنكرها , وقوله لا أعرفه كما تقدم هو إنكار للرواية . وقد قسم أهل المعرفة بالحديث قوله ( لا أعرفه ) إلى قسمين .

الأول: أن يرده جازماً ، يقول : لا أعرفه ، أو ينكره ، يقول : لم أروه ، فهذا يقول ابن الصلاح : إنه ترد به رواية الراوي . وأقول يجب التفرق بين قول الشيخ ( لا أعرفه ) أو ( نسيت ) وقد فرق أهل العلم بين هاتين فلا أعرفه كما قال ابن الصلاح فإن ترد رواية الراوي أما نسيت ففيها كلام كما قال ابن الصلاح والشارح لإختصار علوم الحديث وقول الإمام أحمد بن حنبل إنما هو جزمٌ بإنكاره للحديث أو عدم معرفته به وليس ناسياً . والله أعلم .

وفي تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع : قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة ( أحمد بن إبراهيم الحلبي ) : سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه

؟ فقال " : لاأعرفه ، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ، ليس لها أصول ، يدل حديثه على أنه كذاب " ( ٨٢٣ ) . والكلام في ذلك يطول ولا أريد الإطالة فالأصل أن كلام أحمافي الحديث وقوله لا أعرفه إنما هو إنكار للحديث ونصه وأحمد في عله ناقد بارع فلهذا زميلي الكريم جزمي لم يكن من لا شيء بل أنا إختصرت الحديث في ذلك الوقت وقد أسهبت فيه ولكن لا بأس بالفائدة للإخوة وفقهم الله تعالى للخير .

قال الرافضي : [ابن حجر والذهبي وابن كثير كلهم من المتأخرين، فكيف تقبل توثيقهم للدولابي وهو من المتقدمين، ولم نقف على أحد وثقه حتى الآن من المتقدمين]. أه .

قلتُ موثقهُ الدارقطني وأثنى عليه خيراً بوقد نقلتُ لك الكلام في أبي بشر الدولابي من أعلام الحديث ، في التاريخ وأما الحافظ ابن كثير ففي كتاب البداية والنهاية يتحرى الدقة في بحثه فيبحث في حال الرجل وإن كان فيه ضعف أو كلام لذكره ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ، كذلك ابن حجر والحافظ الذهبي وهما حافظان فإن كان المتأخرأثنى عليه خيراً وتلميذه وهو ابن عدي أكثر عنه ولم يذكره في الضعفاء وقال إنما وقع فيه لكلامه في نعيم بن حماد وقد كان شديداً على أهل الرأي زميلي الكريم ، فالأصل عدالة أبي بشر الدولابي كما وصفه بذلك الحافظ ، وأنظر كلام الشيخ الفاضل أبو زرعة الرازي علك تجد ما يفيدك بهذا الأمر . والله المستعان .

قال الرافضي : [منهج ابن عدي في كتابه هو ذكر الروايات المنكرة وذكر موضع النكارة، ومع ذلك فقد ذكر هذه الرواية، ولم ينكر رواية عمرو بن ميمون عن ابن عباس، ولم يذكر أن أبو بلج خطأ في اسمه]. أه .

قلتُ :أعتقد أنني بينت لك منهج ابن عدي رحمهُ الله تعالى ، فهو فيه إعتدال مع بعض التساهل في حال الرجال . وقال في شرح علل الترمذي (١/٤٠٠) . يروي عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث - منها حديث طويل في فضل علي أنكرها ( الإمام ) أحمد في رواية الأثرم.

وقيل له : عمرو بن ميمون يروى عن ابن عباس ؟ قال : ما أدري ما أعلمه. وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا ، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور ، (و إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة ، وهو ضعيف ، وهذا ليس ببعيد . والله أعلم قلتُ وفي ميمون أبي عبد الله هذا كلام ذكره البخاري في التاريخ وقال لا يحد عنه بن مهدي.

قال الشيخ خلف سلامة : ( من محاسن النقد عند ابن عدي هو جمعه واستقراؤه ما لعله يستنكر من حديث الراوي المتكلم فيه، ثم النظر في تلك

الأحاديث وطرقها، وبيان من الذي حقه أن يكون الحمل عليه فيها إن وجد فيها ما يستنكره. ولكن ابن عدي في مواضع كثيرة من كتابه "الكامل" كثير الدفاع عن المضعفين وجماعة من الضعفاء بل وبعض المتهمين. ويظهر لي أن أكثر نظره عند اعتباره أحاديث الراوي وسبرها، إنما كان يتوجه إلى متونها دون أسانيدھا. ثم هو فوق ذلك، قليل الاستنكار للمنكر من الأحاديث، بطيء جداً عن ادعاء النكارة فيها ووصفها بها. وهو لا يكاد يلتفت إلى الإغراب في السند أو النكارة الواقعة فيه، بل هو كثير الدفاع عن الأحاديث التي فيها غرابة بينة أو يسير من النكارة. أي يكثر منه أن يدافع عن الأحاديث التي لا تفحش نكارتها أو التي لا تكون نكارتها بينة واضحة. وهذا - كما هو بين - من أسباب التساهل في الأحكام على الرواة وتقوية بعض الضعفاء. ولا سيما أن عدم النكارة في حديث الراوي، يلزم منها عند ابن عدي قوته - في كثير من الأحيان - ولو وجلفي ذلك الراوي تجريحاً صريحاً. وهكذا انتهى ابن عدي رحمه الله تعالى إلى تقويته طائفة كبيرة من المختلف فيهم، والدفاع عن جملة من المتهمين أو المجاهيل. هذا وقد تبين لي من متابعة كلمات ابن عدي في الرواة المتروكين والضعفاء في كتابه "الكامل"، أنه يريد بالنكارة، وبمشتقاتها من الكلمات أو مثيلاتها من العبارات، معنى هو أشد وأسوأ معانيها عند الجمهور قلتُ: المتأمل للكلام هنا فإن ابن عدي رغم أن فيه اعتدال إلا أنه قيل رد الأحاديث المنكرة فلا ينظر إلي أسانيدھا أو رجالها، فقط يحكم على الإسناد، ولا يلتفت إلي غرائب الألفاظ، وكما يتبين لنا أنه

يقوي بعض الضعفاء ، ويقبل خربهم ، وهذا الأمر زميلي الكريم مطابق لما في رواية أبو بلج عن بن ميمون فتأمل . والله أعلم . ثم قول ابن حبان الاعدل والأقرب للصواب بهذا الامر ، وأبي بلج كما أخبرك الشيخ أنه لم يكن مشهوراً بطلب العلم والرواية ، وهنا النكارة في أنه تفرد بهذه عن بن ميمون وإن فرضنا أنه بن ميمون المشهور فأين أصحاب بن ميمون عن رواية هذا اللفظ من طريق أبي بلج ، فإنفراد أبي بلج برواية بن ميمون منكراً وأنكرت كما تقدم ، ولا يستقيم ذلك فأين أصحاب بن ميمون عن الرواية التي رواها أبي بلج عن بن ميمون ، وهذا يوصلنا إلي أمور ، منها ضعف أبي بلج ، ونكارة اللفظ لتفرد أبي بلج بروايتها عن أصحاب بن ميمون وهم ثقات ، ورواية بن ميمون عن بن عباس قال الإمام أحمد بن حنبل لا أعرفها ، وهذا إنكار شديد لرواية بن ميمون عن بن عباس . والله أعلم .

قال الرافضي : [ابن حبان أيضا لم يذكر ذلك في كتابه الضعفاء، رغم أن منهجه أيضا هو سبر المرويات في الغالب، ولم يذكر نكارة رواية عمرو بن ميمون عن ابن عباس.] . أه .

قلتُ : أحمد أنكر رواية بن ميمون عن بن عباس ، وقد قال الإمام ابن حبان في الكلام على أبي بلج الفزاري في المجروحين ، ( وقد أخطئ ) وكما قلنا أعلاه في شرح العلل للترمذي أن أبي بلج أخطأ في عمرو بن ميمون ، وتفرد بروايته وهو قليل الرواية لم يعرف بطلبه للعلم ولا كان مشهوراً بذلك ، فالتفرد وإن كان ثقة عن ثقة جليل القدر من الأعلام فإن روايته لا تقبل ، وإن قلنا



مثلاً تفرد بروايته هذه عن مالك ولم يروها أحدٌ من أصحاب الإمام مالك أو خالف أصحاب الإمام مالك برواية هذا اللفظ ، فتكون منكرتفردة بهذه عن مالك ولم يرويه بنفس اللفظ أحد من أصحاب مالك وقد كان في مجلس الإمام مالك ألاف الحفاظ ، وأبي بلج إنفرد بروايته عن عمرو بن ميمون فضلاً عن أنه أخطأ فيه من دون أصحاب عمرو بن ميمون فأين أصحاب عمرو بن ميمون عن رواية ( سد الأبواب ) التي رواها أبي بلج عن بن ميمون عن ابن عباس ، وقد أنكر الإمام أحمد ذلك ، ونقله ابن الجوزي في الموضوعات ، وفي شرح العلل للترمذي ، وفي هذا كلام زميلي الكريم فتفرد الثقة إن خالف غيره من الثقات فهو منكر ، وقد خالف أبي بلج الثقات فقد ثبت عن النبي أنه قال ( إلا باب أبي بكر ) وقد أنكر أهل الحديث رواية المبيت من طريق أبي بلج عن بن ميمون عن بن عباس ، كذلك أنكروا روايته في سد الأبواب فتفرعي بلج بها عن أصحاب بن ميمون كافٍ كذلك برد روايته ونكارتها ، فالأصل إن أنكرت روايه فيها كلام ومنها تفرد الثقة بغريب الحديث من أصحاب الثقة الذي حدث عنه ، وهنا زميلي الكريم أبو بلج الفزاري ليس بثقة تكلم فيه أهل العلم وفي روايته نكارة . والله أعلم.

قال الرافضي : [كلامك عن السعدي، أن كان مصدره أيضا كامل ابن عدي، فهو أيضا نقله عن الدولابي، والدولابي لكي أكون منصفاً معك، لم يوثقه أحد من معاصريه، ومن مدحه من المتأخرين]. أه .

قلتُ : أتعرف من السعدي زميلي الكريم ، السعدي هو الجوزجاني الحافظ قال في أحوال الرجال عن أبي بلج زائع ليس بثقة ، وأما المتقدمين والمتأخرين فالتأريخ يحتاج إلي الدقة وهؤلاء أعلام الحديث والرواية والدراية بهذا الشأن ، فأتوا خيراً على أبي بشر الدولابي ، كذلك أثنى عليه تلميذه وأكثر من الرواية عنه وقلنا أنه لم يورده في الضعفاء وهذا في إستحسان رواية شيخه ، وقال الدارقطني ( تبين من أمره خير ) أما المتقدمين فقد ناقش أهل الحديث حال أبي بشر الدولابي وروايته صالحة ، وكذلك له مصنفات في الحديث وعلومه وأقوال في الرجال نقلها الأعلام عنه عن الإمام البخاري وصحت روايته عن الإمام البخاري فهو ممدوح من المتأخرين ومن المتقدمين ، ووافق المتقدمين المتأخرين في الثناء على أبي بشر الدولابي . والله تعالى أعلى وأعلى بالصواب .

قال الرافضي : [ أما عن كون الدولابي ثقة عند ابن عدي وإلا لذكره في الكامل فهذا غير صحيح، وهذا كلام محقق كتاب الكامل لابن عدي عند كلامه عن هذه القاعدة: ((ويجب أن نلتفت - أيضا - إلى نقطة مهمة وثيقة الصلة بهذا، وهي أن ابن عدي ذكر عدد من الرواة في كتابه في ثنايا تراجمه، طعن فيهم ووصفهم بالضعف، ولم يفرد لهم ترجمة، مخالفة منهجه في الكتاب .وعلى سبيل المثاب قول ابن عدي: ((ومحمد بن علي هذا عنده من الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي من محمد بن علي بن خلف)) ثم نرى ابن عدي بعد ذلك لم يفرد له ترجمة، وهناك أمثلة كثيرة

على هذا ((ثم ختم كلامه بقوله)): وخلاصة القول في ذلك: أنه لا يجب توثيق كل من لم يذكره ابن عدي في الكامل، ولا ينبغي أن يعتد بتركه للراوي، وعدم إيراده له في الكامل)) انتهى النقل. فعلى هذا لا يجب أعمال هذه القاعدة [

قلتُ : لكي تكون منصفا في فهم قول ابن عدي رحمه الله وتجزم بأنه لا يخالف قول ابن حبان، فينبغي لك أن تفهم كلام ابن عدي وتزنه بميزانه، فكل واحد له تعبير يجب أن تفهم من خلاله.

ابن عدي حين يذكر أحاديث في كتابه الكامل في ترجمة الراوي، فالأصل أنه يذكر ما أنكره عليه الناس، وربما يدافع عنه في هذه المناكير بأن يذكر أنه لم يتفرد بها أو أنه يحتمل الانفراد بها، فإن لم يذكر هذا فالأصل أنه يذكر مناكير الراوي في ترجمته.

فحين يروي ابن عدي عدة أحاديث عن أبي بلج، ثم يقول أنه ليس بحديثه بأس، فالمقصود أن مناكيره معدودة قليلة، وهو له أحاديث مستقيمة غير هذه الأحاديث المنكرة التي ذكرها، فبالتالي هو مقبول في غير هذه المناكير، لأن أحاديثه الأخرى تشبه حديث الناس.

ولهذا فانظر في بعض التراجم التي لا يروي فيها أحاديث، تجده قد يقول أرجو أنه لا بأس بحديثه لأنني لا أعرف أو لم أجد له حديثا منكرا فأذكره. وهذا واضح جدا في الدلالة على ما قبله.

فإذا كان ابن عدي يقول له مناكير وبقية رواياته مستقيمة، وذكر أغلب مناكيره، وابن حبان قال أنه يتوقف فيما تفرد به، فهل ترى الفارق شاسعا، ما أقوله أنا حكم ابن حبان كحكم ابن عدي، غير أن عبارة ابن حبان أدق، بينما عبارة ابن عدي تحتاج للفهم في ضوء منهجه في كتابه. وابن حبان عنده شدة في النقد في بعض الأمور، وربما أخطأ كما يخطئ البشر، ولكن المنصف إذا تأمل كلامه في الرجال يعرف قدره، ففي بعض التراجم تجد عبارة ابن حبان أدق من عبارة غيره في دلالتها مع اتفاقهما في المضمون.

وهذه منها، ابن حبان ليس بمقدم على غيره في الجرح والتعديل بل هناك من هم أرفع منه لا شك، ولكن هذه مسألة كلية غالبية، وقد يصيب ابن حبان في موطن أخطأ فيه من هو أجل منه، وهذا معهود في شتى العلوم لا ينكره عاقل أصلا.

لا يخفى عليك أن من ينقل القول والقولين أو الرواية والروايتين من طريق متهالك لأنه لا يملك غيره لا يقال عنه "اعتمد عليه".

فأبو نعيم ربما يريد أن يخرج حديث أخرجه مسلم من طريق معين بإسناد عال كإسناد مسلم، فيعجز لأن مسلم لقي الكثير، فيضطر ليخرج في المستخرج عن أمثال محمد بن الحسن بن زبالة فلا يقول أحد أن أبا نعيم اعتمد على ابن زبالة وهو متهم، بل نقول اضطر له أو احتاج للإخراج له لعل

بينما حين نجد البخاري يروي عن الحميدي في مواضع كثيرة أو عن إسحاق بن راهويه أو .... فنقول اعتمد البخاري على الحميدي وعلى إسحاق، وحين نجد ابن عدي ينقل عن الدولابي في مواطن كثيرة جدا فيصح أن نقول اعتمد عليه. والكلام الذي قرأته أنت عن القاعدة قرأته أنا كذلك ومثلك لا أذكر صاحبه، وهو كلام وجيه وقد فات ابن عدي عدد من الرجال، ولكن الأصل كما هو صريح في المقدمة أنه قصد الاستيعاب، ولهذا حين يفوته أحد الضعفاء نقول نسيه أو لم يثبت عنده ضعفه أو لم يبلغه عنه مناكير، ولكن حين يتهم الدولابي في ثنايا الكتاب ثم لا يذكر له ترجمة فلا نقول غفل عن الدولابي، بل نحن لا نملك إلا أن نقول أنه لم يقصد الاتهام في الرواية، وإنما قصد التهمة بالمعنى الذي ذكرته لك آنفا. هذا كلام الشيخ أبي زرعة الرازي في هذه المسألة زميلنا الكريم . والله الموفق.

قال الرافضي : [لم أرك علقت على من وثق أبا بلج وهم أساطين الجرح والتعديل: يحيى بن معين، النسائي، بل أين الدارقطني من هذه النكارة ((رواية ابن ميمون عن ابن عباس)) أضف إلى ذلك توثيق ابن سعد أيضا، وليست كلمة أبي حاتم عن ذلك ببعيدة. ] . أهـ.

قلتُ : الدارقطني أثنى على أبي بشر خيراً ، فلماذا لا زميلي الكريم لا تقبل قوله في أبي بشروتقبل قوله في أبي بلج فأما كلامُ أهل العلم فيه فقد نقلنا لك القول فيها ،وقد جرحه كثير من أعلام الحديث ،والعبرة فيما قاله الإمام أحمد في العلل في إنكار رواية أبي بلج عن بن ميمون ، فإن كان ثقة وتفرد

بروایتہ عن بن میمون دون أصحاب بن میمون وفي ذلك الوقت فإن أصحاب بن میمون ثقات كثر ، فالأصل أن تفرد الثقة وإن خالف لا يقبل فالأصل في التفرد أن يوافق أصحاب الراوي ، وهنا أبي بلج أخطأ ولم يوافق أحد من أصحاب بن میمون ، فلم يروي أحد من أصحاب بن میمون ما رواه أبي بلج الفزاري عن بن میمون فالخبر أنكره الإمام أحمد.

قال الرافضي : [علقت على الترمذي بالتساهل، وكذا على ابن عدي، وللأسف أنت ترد كل هذه الأقوال وتتمسك بقول المصري المتوفي في القرن الخامس، وتقدمه على قول الترمذي وابن عدي، وهم متقدمون عليه بكثير.].

قلتُ : الترمذي متساهل في الرجال فإنظر كلام أهل الحديث ، وابن عدي نقلتُ لك تساهله وإكتفيت بهذا لأنه الخلاصة من الكلام حول منهج ابن عدي في الرجال فالأصل زميلي الكريم الإعتماد على كلام المتقدمين في هذا الشأن في الإصطلاح والعلوم في بيان قول المتأخرين ومناهجهم ، فلا يأتي الكلام من لا شيء بل عن بحث وتنقيب في حال المحدث والتساهل فيه وكلام المتأخرين كذلك في هذا الشأن ففيه اعتدال ولكن فيه تساهل كذلك في حال كثير من الرواه هداك الله تعالى فقد وجدتُ له أنه لم يعقب على أحاديث منكرة ، قال غيرهُ بنكارتها ، فلا يتكفى بقول المتأخرين فقط هداك الله تعالى بل يجب أن نستند لكلام المتقدمين ، والمتقدمين وافقوا المتأخرين في الثناء على أبي بشر.

قال الرافضي : [من الذي قال أن كلمة الدارقطني في الدولابي تعد توثيقا، هل لك أن تنقل لي ذلك؟] . أهـ.

قلتُ : الدارقطني أحد أئمة العلل في الحديث ،وقولهُ يتكلمون فيه ثم تبين أنهُ على خير أي أنه تبين للإمام الدارقطني أنهُ على الخير عندهُ وهذا مديح وثناء على الراوي أبي بشر الدولابي وله مصنفات إعتمدها المتقدمون في دراساتهم وأهل الحديث ، فقول الإمام الدارقطني تبين أمرهُ على خير هذا ثناء ومديح فضلا عن كونه توثيق . والله أعلم.

قال الرافضي : [حيث أن الترمذي قد نقل الرواية وقال: حدثنا محمد بن حميد الرازي: حدثنا إبراهيم بن المختار عن شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه (وآله) وسلم أمر بسد الأبواب إلا باب علي .قال: هذا حديث غريب لا نعرفه عن شعبة بهذا الأسناد إلا من هذا الوجه .ولنفصل قليلا في رأي الترمذي :فالترمذي: ترجم أبي بلج حيث قال: وأبو بلج اسمه يحيى بن أبي سليم، ويقال ابن سليم أيضا. (باب ما جاء في إعلان النكاح أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم.)

والترمذي نقل رأي البخاري في ابن حميد، حيث قال في الجامع تعقبا على حديث: ((وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه وقال: محمد بن أسحاق سمع من عكرمة. وحين رأيته كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي ثم ضعفه بعد (جامع الترمذي باب ما جاء في الصف والتعبية عند القتال أبواب الجهاد عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .(فها هنا اتضح من أين هي جهة الغرابة عند الترمذي، وأنكاره الأسناد إلى شعبة، حيث أنه إنما رواه من جهة محمد بن حميد الرازي، وقد نقلنا ما يعارض رأيه في ابن حميد . هذا غير أن الترمذي لم ينقل عن البخاري قوله أو رأيه في أبي بلج، وفي ذلك كفاية.) [ أه قلتُ : قول الترمذي (هذا حديث غريب لا نعرفه عن شعبة بهذا الإسناد . فهنا إستغراب من الترمذي لحديث شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى فهو إستغراب الحديث

وحديثنا ليس بهذا اللفظ بل إستنكار الإمام أحمد رواية أبي بلج عن بن ميمون كما كتبنا سابقاً . وفي العلل ومعرفة الرجال : حدثني أبي قال حدثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن أشعث بن سليم عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال من أحب أن يجد طعم الإيمان فليحب المرء لا يحبه إلا لله قال أبي فقلت ليزيد أيش اسم أبي بلج قال يحيى بن أبي سليم فقال يزيد لقد سمعته من شعبة ببغداد وكنت في آخر الناس وأنا أشك فيه منذ سمعته فرجع يزيد عنه وقال اكتبوه عن رجل قال أبي أخطأ فيه يزيد بن هارون.



وهذا كلام الترمذي في شرح العلل : يروي عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث - منها حديث طويل في فضل علي أنكرها ( الإمام ) أحمد في رواية الأثرم. وقيل له : عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس ؟ قال : ما أدري ما أعلمه.

وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا ، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور ، (و) إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة ، وهو ضعيف ، وهذا ليس ببعيد . والله أعلم . فلو تأملت الكلام ستري أن الإمام أحمد رواية بن ميمون عن بن عباس ، أبي بلج أخطأ في عمرو بن ميمون ، ونقل الترمذي للترجمة لا يعني أن إستنكاره من حال محمد بن حميد الرازي ، فبن حميد الرازي ( منكر الحديث ) ليس في حديثه غرابة فحسب ، والترمذي من أئمة العلل فكيف يخفى على مثل الترمذي حال محمد بن حميد الرازي ، فإستغرابه من حديث شعبة عن أبي بلج الواسطي وهنا الإستغراب هداك الله تعالى لا في حال بن محمد فبن حميد منكر الحديث عند أهل المعرفة بالحديث ، فكيف يخفى على الترمذي هذا !!! .

أما بالنسبة لكلام ابن معين . فقد نقلهُ ابن عبد البر وابن الجوزي . وقد قال في شرح العلل أنهُ أخطأ في حديث بن ميمون . ثم لا يخفى على أهل العلم والمشتغلين بهذا أن حديث بن ميمون عن بن عباس . أنكرهُ الإمام أحمد ، أي إنكار أحمد لحديث بن ميمون عن بن عباس فيه تضعيف . وقد أصلنا في المسألة كثيراً في ردنا فيما سبق فلورجعت وقرأت جيداً لفهمت ما نقول .

وهذا ما قالهُ الترمذي في المسند الجامع في حديث أبي بلج عن بن ميمون :  
عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس ، قال : أول من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد خديجة ، علي . أخرجه أحمد ٣٧٣/١ (٣٥٤٢) قال :  
حدثنا سليمان بن داود ، حدثنا أبو عوانة والترمذي " ٣٧٣٤ قال : حدثنا محمد بن حميد ، حدثنا ، إبراهيم بن المختار ، عن شعبة .

كلاهما (أبو عوانة ، وشعبة) عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، فذكره .  
-رواية شعبة مختصرة على : أول من صلى علي . قال الترمذي : هذا حديث غريب ، من هذا الوجه ، لا نعرفه من حديث شعبة ، عن أبي بلج ، إلا من حديث محمد بن حميد ، وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم . فكما ترى يا هذا أن الترمذي لم يحكم على محمد بن حمد فإستغرب الترمذي رحمه الله تعالى هذا الحديث من شعبة عن أبي بلج ، وكما تقدم فرواية شعبة عنهُ لا يكون توثيقاً ، وإعلم هداك الله تعالى أن الناظر إلي كلام الترمذي ليس فيه إعلال

للحديث من مجرد بن حميد ، فلم يحكم عليه هنا ، بل أعل الحديث ،  
واستغربه من رواية شعبة عن أبي بلج ، فحاول أن تفهم صغائر الأمور فهي  
واضحة وضوح الشمس.

أما الكلام في أبي بشر الدولابي ، فأقول هو عندي من الثقات الأعلام له  
مصنفات معتبرة عند أهل العلم والمعرفة بالحديث ، فقد أثنى عليه وذكره  
بالخير من الإمام الدارقطني دليل على أنه يقبل بجه والغريب منك أنك تقبل  
كلام أبي بشر في أبي بلج وترى أنه ضعيف أو لم يوثقه أحد ، وأما البخاري  
وقوله في أبي بلج فنقله ابن عدي في الكامل بإسناده إلي أبي بشر وهو مكثر  
عن الإمام البخاري في كلامه في الرجال ، فهو معتبر القول عند أهل العلم  
وإلا لما احتج بكتابه الكنى والأسماء يا هذا ، هو عندي من الثقات وروايته  
عن الإمام البخاري صواب وقول البخاري في أبي بلج صحيح ، وأما قولك  
أنه ترجم له ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهذا فيه كلام هداك الله تعالى ،  
ولا تكتفي بكلام المتأخرين بهذا الشأن هداك الله تعالى ، فالأصل في كلام  
البخاري في أبي بلج الصحة ، وقد نقله غير واحد من أهل الحديث واحتج  
به عند كثير من أهل العلم وطلبة هذا العلم العظيم.

أما كلام أحمد فهو ثابت لا ينكره إلا الجهلة ، وقد أثبتته في مشاركتي السابقة . لا شك أن ابن حبان من المتعنتين في الجرح ، ولكن هذا لا ينافي أن كتابه من أجمل الكتب وأدقها في جرح الراوي ، فقد يتشدد ابن حبان في جرح الثقة ، ولكن هذا لا يسقط كتابه بالكلية ، ولو نظرت إلي الرابط لرأيت الكلام جيداً ولكنك إقتبست ما تريد فإنظر وتأمر : ( قسم منهم متعنت في التوثيق مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه ، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون ولم يذكر في كلامه ان من جملة المتعنتين ( ابن حبان فقط إن وافقه أحد الحفاظ والحذاق أن في من جرحه ضعف كان ذلك الراوي ضعيفاً ، قال ابن حبان ( ربما أخطأ ) ونقل الألباني ( قد يكون أخطأ ) وفي شرح العلل ( اخطأ في بن ميمون ) والجوزجاني ( لين ) وابن معين وأبو حاتم من حذاق الحديث فيكفي أن يجرح ابن معين الراوي ويوافقه عليه غيره ، فإن ابن معين مثله ليس فيه تعنت ( بل هو معتدل مع بعض التعنت في حال الرواة ) وهذا لا ينفي قول ابن معين بالكلية ، بل هو إمام الجرح والتعديل بل من أعلام الحديث .

قال عبد الله بن الرومي: كنت عند أحمد، فجاء رجل فقال: «يا أبا عبد الله، انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ». قال: «عليك بأبي زكريا فإنه يعرف الخطأ». «وكنت أنا وأحمد نختلف إلى يعقوب بن إبراهيم في "المغازي"، فقال أحمد: «ليت أن يحيى هنا». قلت: «وما تصنع به». قال: «يعرف الخطأ». وقال ابن الرومي: «ما رأيت أحداً قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى، و غيره كان يتحامل بالقول». «و قال علي: «كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة، كان الذي يذاكرني أحمد بن حنبل. فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين، فيقوم فيخرجه. ما كان أعرفه بموضع حديثه». «قال العجلي: «ما خلق الله تعالى أحداً كان أعرف بالحديث من يحيى بن معين. ولقد يجتمع مع أحمد و ابن المديني و نظرائهم، فكان هو الذي ينتخب لهم الأحاديث لا يتقدمه منهم أحد. ولقد كان يؤتى بالأحاديث خلط و تلبست فيقول: هذا الحديث كذا، و هذا كذا، فيكون كما قال. «وسئل ابن وارة عن: ابن معين وابن المديني أيهما أحفظ؟ فقال: «كان علي أسرد وأتقن، وكان يحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه». «وقال الآجري: قلت لأبي داود: «أيما أعلم بالرجال: علي أو يحيى؟» قال: «يحيى عالم بالرجال، ليس عند عليٍّ من خبر أهل الشام شيء» فمثل ابن معين أعلم بأحوال الرجال وعلل الحديث يا هذا.

أما أبو حاتم الرازي

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت موسى بن إسحاق القاضي يقول: «ما رأيت أحفظ من والدك». قال عبد الرحمن: «و قد رأى أحمد بن حنبل و يحيى بن معين، و يحيى الحماني ، و أبا بكر بن أبي شيبة، و ابن نمير، و غيرهم». فقلت له: «فرأيت أبا زرعة؟». قال: «لا» قلتُ : وهو من أعلام الحديث ومن ربانيو الحديث.

### وهذا إمام العلل الدارقطني.

قال طاهر المقدسي رحمه الله الحافظ سعد بن علي عن الدارقطني وابن مندة والحاكم وعبد الغني، فقال: «أما الدارقطني (ببغداد) فأعلمهم بالعلل. وأما ابن مندة (بأصبهان) فأكثرهم حديثاً، مع المعرفة التامة. وأما الحاكم (بنيسابور) فأحسنهم تصنيفاً. وأما عبد الغني (بمصر) فأعرفهم بالأنساب». فمثل الدارقطني في العلل وأحوال الرجال يعرف حالهم وعلل حديثهم ، فقد قال في أبي بشر يتكلمون فيه وتبين للدارقطني أنه على خير ، ولو كان غير ذلك لأعل الدارقطني حديث أبي بشر الدولابي ، وسبحان الله ما أجهلكم إن تكلمتم في الحديث وعلومه يا هذا . والله أعلم.

قال الرافضي : [هذه لا تدل إلا على أن الترمذي قد ذكر أن يزيد بن هارون قد أخطأ في اسم أبي بلج، فبدلاً من أن يسميه يحيى بن سليم، إنما سماه أشعث بن سليم، وهي أجنبية عن الاستدلال في موضوعنا]. . أه .

قلتُ : حقيقة لا أدري من أين تتكلم . كلام الترمذي واضح وجلي وكما أن الأمر يتضح . في شرح العلل للترمذي في حديث من طريق أبي بلج . قال هو يحيى بن سليم ، وربما أخطأ فيه يزيد بن هارون . والأصل أن الترمذي إستغرب حديث شعبة عن أبي بلج عن بن ميمون . وقد تكلمنا في هذا المسألة كثير حتى أوضحنا لك فيها الواضحات . عمرو بن ميمون قال ابن حبان ( ربما أخطأ في أبي بلج . ) وفي شرح العلل قال عبد الغني أخطأ في بن ميمون المشهور . وقد نقلنا لك ألف مرة كلام ابن حنبل في إستنكار بن ميمون عن بن عباس .

قال ابن الجوزي في الموضوعات : ( قال أحمد : روى أبو بلج حديثاً منكراً " سدوا الابواب " وقال ابن حبان . كان أبو بلج يخطئ ) . وقال في شرح العلل : هذا حديث غريب لا نعرفه عن شعبة بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه . لا نعرفه من حديث شعبة إلا بهذا الإسناد أي أن أبي بلج الواسطي تفرد برواية هذا الإسناد عن عمرو بن ميمون ، وقال ابن حبان ( يخطئ ) وعضد ذلك الأمر الكلام في شرح العلل للترمذي ، حدثنا محمد بن حميد حدثنا إبراهيم بن المختار عن شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال

أول من صلى علي . قال هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي بلج إلا من حديث محمد بن حميد وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم هنا يبين لنا ما إسمُ أبو بلج يا زميلي الكريم ، ولا نعرفُ هذا الحديث من طريق شعبة عن أبي بلج إلا من حديث محمد بن حميد وابن حميد ( منكر الحديث ) .

وقد اختلف أهل العلم في هذا فقال بعضهم أول من أسلم أبو بكر الصديق و قال بعضهم أول من أسلم علي و قال بعض أهل العلم أول من أسلم من الرجال أبو بكر وأسلم علي وهو غلام ابن ثمان سنين وأول من أسلم من النساء خديجة حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى قالا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة رجل من الأنصار قال سمعت زيد بن أرقم يقول ، أول من أسلم علي قال عمرو بن مرة فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فأنكره فقال أول من أسلم أبو بكر الصديق قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وأبو حمزة اسمه طلحة بن يزيد. انتهى كلام الإمام الترمذي.



ثم إنظر إلي كلام الحافظ الذهبي في أبو بلج في سير أعلام النبلاء :  
ومن مناكيره: عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس - أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أمر بسد الابواب إلا باب على رضى الله عنه. رواه أبو عوانة عنه.  
ويروى شعبة عنه.

ومن بلاياه: الفسوى في تاريخه، حدثنا بNDAR، عن أبي داود، عن شعبة، عن  
أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو أنه قال: ليأتين على  
جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد. وهذا منكر. انتهى. له أكثر من  
حديث منكر عن بن ميمون، أنكر الحافظ الذهبي له حديثان ، وأنكر الإمام  
أحمد رواية حديث بن ميمون عن بن عباس فله العجب.

ثم أعلم أن أبو بلج الفزاري لم يكن مشهوراً بطلب العلم عند أهل الحديث  
وقال ابن حبان في " المجروحين " ( ٢ / ٤٦٤ ) : يحيى بن أبي سليم أبو بلج  
الفزاري ، من أهل الكوفة ، وقد قيل : إنه واسطي ، يروي عن محمد بن  
حاطب ، وعمرو بن ميمون ، روى عنه شعبة وهشيم ، كان ممن يخطيء ، لم  
يفحش خطؤه حتى استحق الترك ، ولا أتى منه ما لا ينفك منه البشر ،  
فيسلك فيه مسلك العدل ، فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية فقط ،  
وهو ممن استخير الله فيه .١.هـ.قلتُ : وكلام الترمذي هنا يثبت ما قاله ابن

حبان فقد أخطئ في بن ميمون وهذا ما نقلناه<sup>١</sup> لك في شرح العلل ، وهنا أن أبو بلج الفزاري تفرد بهذا اللفظ فلا يصلح لأن أبو البلج لا يعتبر بما تفرد به من الأحاديث وقد أخطئ ولو عدت لرأيت كلامنا واضحاً .

نقلنا لك إستنكار الإمام أحمد لحديث بن ميمون. ونقلنا لك ما يقوي كلام ابن حبان من المتقدمين ، في أنه<sup>٢</sup> اخطأ في عمرو بن ميمون . والله الموفق.

وقال شيخنا مقبل بن هادي الوادعي في حديث ( نوم علي في الفراش ) :  
تبعه لأوهام الحاكم التي سكت عنها الذهبي ( ٣/ ١٥٥ رقم 4715 عند قول الحاكم : " هذا حديث صحيح " : لا ، أبو بلج يحيى بن سليم ، ويقال : ابن أبي سليم مختلف فيه ، والرجح ضعفه ؛ إذا الجرح فيه مفسر ، قال البخاري : فيه نظر ، وهي من أردى عبارات التجريح عند البخاري . ١. هـ .  
وهذا الحديث مما تفرد به أبو بلج يحيى بن سليم . وقد أنكر الإمام أحمد ذلك ونقله<sup>٣</sup> ابن الجوزي في الموضوعات ونقلنا لك الكلام مفصلاً ومأصلاً<sup>٤</sup> فأرجع هداك الله تعالى إلي السابقات من الحديث .

وفي العلل كذلك يا زميلي الكريم من حديث شعبة عن أبي بلج ( ١/ ٢٢٨ . )  
( 283 ) الله حدثني أبي قال حدثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن أشعث بن سليم عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

من أحب أن يجد طعم الايمان فليحب المرء لا يحبه إلا لله قال أبي فقلت  
**ليزيد** أي شئ اسم أبي بلج قال يحيى بن أبي سليم قال يزيد لقد سمعته من  
شعبة ببغداد **وكنت في آخر الناس وأنا أشك فيه مذ سمعته** فرجع يزيد عنه  
وقال اكتبوه عن رجل . شك يزيد في حديث شعبة عن أبي بلج فترك يزيد  
الحديث به أعله .

وممن توسع في تخريج هذا الحديث توسعا جيدا محقق " مسند الإمام أحمد  
" (١٧٨/٥-١٨٨) ، بعد أن أعل الحديث بتفرد أبي بلج يحيى بن سليم ،  
وسأقله بنصه فقال : **إسناده ضعيف بهذه السياقة** ، أبو بلج - واسمه يحيى  
بن سليم ، أو ابن أبي سليم - وإن وبقه غير واحد ، قد قال فيه البخاري :  
فيه نظر، وأعدل الأقوال فيه أنه يُقبل حديثه فيما لا بنفرد به كما قال ابن  
حبان في " المجروحين " ، وفي متن حديثه هذا ألفاظ **منكرة بل باطلة**  
**لمنافرتها ما في الصحيح** ، ولبعضه الآخر شواهد ...١.هـ. في هذا الكلام أعل  
الإمام أحمد رواية مبيت علي بن ابي طالب رضي الله عنه في فراش النبي  
صلى الله عليه وسلم ، وهي من مناكير أبي بلج الفزاري وهو يروي مناكير  
إنفرد برواية المبيت وسد الأبواب . والله أعلم.

وفي العلل لأبن أبي حاتم (١٦٩/٢). (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث ؛ رواه شعبة ، عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في لا حول ولا قوة إلا بالله.

قال أبو محمد : ورواه ابن عيينة ، عن محمد بن السائب بن بركة ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي ذر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لهما : أيهما أصح . قال أبي : **حديث ابن عيينة أصح** . وقال أبو زرعة: **عن أبي هريرة غامض** . قلت : فأيهما أصح ؟ قال : **في هذا نظر** .

لاحظ كيف أعل حديث شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون ، وأعلام العلل من المتقدمين والمتأخرين برعوا في ذلك ، فرواية بن ميمون كذلك عن أبي هريرة فيه ( غموض ) وأبو زرعة الرازي من الأئمة المعتدلين في العلل والرجال ، وقوله كذلك في اللفظ الأول وهو من طريق أبي بلج ( فيه نظر ) ، وهنا أعل حديثاً آخر عن بن ميمون

وهذا كلام الحافظ الذهبي في إنكار اللفظ وإعلال طريق سد الأبواب : يحيى بن سليم ، أو ابن أبي سليم في " ميزان الاعتدال " ( ٣٨٤/٤ ) فقال : ومن مناكيره : عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه

وسلم أمر بسد الأبواب إلا باب علي رضي الله عنه . رواه أبو عوانة عنه .  
ويروي شعبة عنه . وقد تقدم الكلام عن مناكير أبي بلج الفزاري وفيه كلام  
هداك الله تعالى فهو يروي مناكير .

قال الرافضي : [لم يخف على الترمذي حال محمد بن حميد الرازي، فهو  
يعرف حاله، ولذلك استنكر الطريق إلى شعبة، لا الطريق ما بعد شعبة، وهذا  
كان هدف النقل الذي نقلته . أما كلام المصري فقد أغنانا البخاري كما نقل  
أخوك يونس الرد عليه: فانظره في الأعلى ففيه فائدة كبيرة.] . أه .

قلت بهذا فيه نظر ، بل إن الإمام الترمذي أعل الحديث كاملاً ومفادُ قوله  
ذلك فقال لا نعرفه وكلام الإمام أحمد في إنكار الرواية (ما أعرفه ) في شرح  
العلل وهي من الكتب المعتمدة عند أهل العلم والحديث ، فقال روى حديثاً  
عن بن ميمون عن بن عباس أنكره الإمام أحمد ، والطريق إلى شعبة لا أعرفه ،  
فاستنكر الحديث كاملاً واستغرابه لحديث شعبة من روايته عن أبي بلج ،  
وقول أحمد ( ما أدري ما أعلمه ) يثبت كذلك قول ابن حبان في خطئ أبو  
بلج ، وكلام عبد الغني المصري في هذا الأمر فالرواية معلولة قد أعلها في  
هذا الكلام ، ولم يخفى عليه حال بن حميد بل قال لا نعرفه فالحديث أعل  
بهذا الطريق وهو لا يستقيم أما ما نقله عن الإمام البخاري ففيه روايان ، لو  
أسقطنا أبو بلج الحديث صحيح فقد تحرى الحافظ أمير المؤمنين في  
الحديث الصحة فيما ينقل من أحاديث النبي . والله أعلم بالصواب .

قال الرافضي : [أطلب منك كما طلبت من يونس: أن ينقل لي الطريق من ابن عبد البر إلى يحيى بن معين، وكذلك ليتك تنقل لي أين ذكر ابن عبد البر ذلك (في أي كتبه.)] . أه .

قلت : قال شيخنا عبد الرحمن الفقيه في بيان ضعف قصة النوم في الفراش : فالمتن فيه مخالفة لروايات صحيحة وهي علة يرد بها الحديث ، وقد أشار الإمام أحمد إلى ذلك بقوله عن أبي بلج (روى حديثا منكرا) ، واستغربه الإمام الترمذي في جامعه وهو ما يعني تضعيفه له، وعده الذهبي رحمه الله من منكرات أبي بلج ، وقد استغرب ابن كثير رحمه الله بعض ألفاظه لمخالفتها لما في الصحيح ، فهذا يدل على وجود على في الإسناد لأن هذه الرواية مخالفة لما هو أقوى منها.

جاء في ضعفاء العقيلي - ( ٢٢٢/٤ ) .

ومن حديثه ما حدثناه علي بن الحسين قال حدثنا النفيلي قال حدثنا مسكين بن بكير قال حدثنا شعبة عن أبي صالح عن عمرو بن ميمون عن بن عباس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالابواب كلها تسد إلا باب علي ليس بمحفوظ من حديث شعبة، ورواه أبو عوانة عن ابن بلج ولا يصح عن أبي عوانة. انتهى.

ومثل أبي بلج لا يحتمل تفرده إذا انفرد - ولا يشفع له ذكر من أطلق توثيقه  
وأعيد لأقول كلام أحمد في شرح العلل لأبن رجب فارجع له .

وأبو بلج لا يكاد يروي عن عمرو بن ميمون إلا منكرًا فجميع المناكير التي  
أوردها له ابن عدي في الكامل عن عمرو بن ميمون (ومنها حديث سد جميع  
الأبواب إلا باب علي) وكذلك فعل ابن حبان في الضعفاء والمجروحين فقد  
أرود له حديثًا عن عمرو بن ميمون - غير أحاديث ابن عدي - وتبعهما  
الذهبي على هذا في الميزان . وأما تضعيف ابن معين فقد تبين لي أن أبي  
حاتم الرازي نقل كلام ابن معين فيه فقال عنه ( ثقة ) ولكن هذا يوجب علينا  
النظر في منهجية ابن معين ، ويكفينا ما قاله الإمام البخاري فيه ، وغيره من  
الحفاظ والإمام أحمد وإنكاره لرواية بن ميمون عن ابن عباس هذا الخبر  
فالحديث منكر لا يستقيم .

فقد روي عن أبي بلج لا يحتمل تفرده إذا انفرد - ولا يشفع له ذكر من أطلق توثيقه  
وأعيد لأقول كلام أحمد في شرح العلل لأبن رجب فارجع له .

## تَعَالَى الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا رَبُّنَا لَأَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

وَاللَّهُ قَدِيرٌ / اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ وَسَلِّمْ

وَاللَّهُ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ وَسَلِّمْ

وَاللَّهُ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ وَسَلِّمْ

وَاللَّهُ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ وَسَلِّمْ

وَاللَّهُ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ وَسَلِّمْ

وَاللَّهُ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ وَسَلِّمْ



سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ  
رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَرَبُّ الْوَاقِعَاتِ